الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر

أ. عبد القادر بودي
جامعة بشار

د.عبد الصمد بودي
جامعة بشار

ملخص:

أصبح تسيير الجماعات المحلية حاليا من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الإقتصادية والسياسية، نظرا للدور الهام الذي أصبحت تلعبه هذه الجماعات في دفع عجلة النمو الإقتصادي إلى الأمام ورفع الرفاه الإجتماعي واستثمار الموارد الإقتصادية المختلفة بشكل جيد وعقلاني في سبيل تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة للمجتمع ومن ثم أصبحت الأنظار متجهة إلى نمط تسيير الجماعات المحلية ومحاولة إيجاد الطريقة المثلى التي تمكن من الوصول إلى تسيير فعال وناجح يسمح بالإستعمال الأمثل لمختلف الموارد المتاحة للدولة سواء كانت مادية أو بشرية.

ومما لا شك فيه أن الحكم الراشد للإدارة المحلية (الحوكمة المحلية الرشيدة) جاء كضرورة لتحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة للمجتمع وذلك بالعمل على التوفيق و الإنسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى في سبيل ضمان القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم .

ولعل هذا الموضوع أصبح يزداد أهمية في الدول العربية وبالذات في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة . كما يهدف المقال إلى محاولة الإستطلاع عن واقع وتطبيقات وفرص وآفاق تطبيق آلية الحكم الراشد للإدارة المحلية في الجزائر .

الكلمات المفتاح : حوكمة المنظمات، الحوكمة المحلية الرشيدة، التنمية المستدامة، الإدارة المحلية .

المنارة للاستشارات

المقدمة:

تطرح في السنوات الأخيرة بالجزائر قضية الإصلاحات وسياسات التنمية المحلية في عدد من الدول النامية بشدة وهذا في العديد من المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية....، وخاصة إذا ارتبطت بمسألة التنمية الشاملة والمستدامة.

فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم - وقبل أي وقت مضى - بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين: أي توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم العدالة في التوزيع: التي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد، التعاون: كمصدر أساسي للإشباع الذاتي ، الأمن الشخصي: المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات، وأخيرا الاستدامة: من خلال إيجاد نمط تسيير فعال للجماعات المحلية ومحاولة إيجاد الطريقة المثلى التي تمكن من الوصول إلى تسيير فعال وناجح يسمح بالإستعمال الأمثل لمختلف الموارد المتاحة للدولة سواء كانت مادية أو بشرية بغية التوفيق و الإنسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى في سبيل ضمان القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

و بدورها هذه المؤشرات لا تلامس ولا توافق الفعالية الإقتصادية والكفاءة الإدارية إلا في ظل تطبيق نظام الحكم الراشد للإدارة المحلية، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح (Good Governance).

وفي هذا السياق تأتي إشكالية المداخلة كالآتي: هل مستقبل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر مرتبط ارتباطا مباشرا بتطبيق مؤشرات و آليات الحكم الراشد للإدارة المحلية؟

المنارة للاستشارات

أولا : عموميات حول التنمية، التنمية المحلية والتنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية:

التنمية لغة هي "النماء" أو الإزدياد التدريجي ، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وغيرها.

فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكما تسير نحوه إلى الأفضل.

وبصفة عامة، تعني "التنمية"، بكل بساطة، التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية والمعنوية وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مُرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة ، فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الشخص، الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع.

غير أن تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد ، حيث لا مجال للأولى بدون الثانية ، وهذا يعني أن العلاقة بينهما وطيدة واستمرار توازنها يستدعي العقلنة وبعد النظر في الممارسات والتصرفات و السلوكات.

2. مفهوم و أهداف التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الإهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري ، فالجهود الذاتية و المشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات التنمية ، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية و إدماجها في التنمية .

و يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

المنارة للاستشارات

- المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم و نوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الإعتماد على النفس و المشاركة.

3. الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها:

- ✓ تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاجتماعية والاقتصادية وفرص المشاركة في العمليات السياسية مع التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ✓ إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية واللازمة لنمو المجتمع المحلي وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
- ✓ ضمان العدالة في الإستفادة من المرافق والخدمات الأساسية والعمل على تطويرها (كالتطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الإجتماعية والدينية). حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.
- ✓ إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها الفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.

المنارة للاستشارات

- ✓ إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والنظيفة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- ✓ زيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- ✓ زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها.

فمنطلق التنمية المحلية إذن هو مبدأ البناء من أسفل بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الإنطلاق الأساسية لتنمية المجتمع.

4. علاقة البيئة بالتنمية المحلية:

العلاقة بين التنمية المحلية والبيئة تظهر من خلال الموارد الطبيعية،في كيفية استعمالها والمقادير المناسبة في المشاريع التنمية ، فإذا تمت بطرق جائرة ستؤدي إلى تدهور البيئة مستقبلا والمتمثل في فقدان بعض الموارد أو قلتها، وعدم خصوبة الأراضي وزيادة التصحر، وتلوث المياه والهواء وغيرها من المشاكل السالفة الذكر.

لأن الدراسات الإقتصادية والتنموية اهتمت بالموارد النادرة وأهملت الموارد الحرة كالماء والهواء ، واعتبرتها هذه الأخيرة ليست لها قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا) ومن ثم فهي تستهلك دون قيود أو ضوابط ، لكن بعد ذلك تغيرت النظرة إلى هذه الموارد ، لما سببت أضرارا جسيمة للكائنات الحية (خصوصا الإنسان) من جراء الإستعمال المفرط لها، وتغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد الحرة، إذ أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الإستعمالية نظرا لأن التلوث يسبب انخفاضا كبيرا لهذه القيمة مما يترتب عليه تكاليف باهضة سواء لإزالة التلوث أو لإيجاد البديل لهذه القيمة.

و على هذا الأساس أعدت جامعة الدول العربية دراسات عن برامج التنمية المتواصلة مثل برنامج مكافحة التلوث الصناعي وبرنامج التوعية والتربية والإعلام البيئي ، المستوطنات البشرية وتأثيرها على البيئة كما تناول الإتحاد الأوروبي

المنارة للاستشارات

موضوع التنمية المستديمة لحماية البيئة في معاهدة أمستردام ووضعت أوربا نموذجا لتقويم تأثير التنمية المستديمة.

5. التنمية المستدامة ، سماتها ،أبعادها ومتطلباتها:

تشكل التنمية المستدامة هدفا من أهداف السياسات الإقتصادية في كل دول العالم ، ولها تأثير واضح على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية عموما، ومن ثم هناك علاقة متبادلة بين التنمية المستدامة وبين البيئة ، أن الجزء الأهم من التنمية المستدامة ستنسجم مستقبلا مع إعادة إنتاج الطبيعة وهذا يفرض علينا أن ننظر إلى الطبيعة والبيئة بشكل عام بجزء هام جدا في الدورة الإقتصادية وفي رسم مختلف السياسات الإقتصادية التي تباشرها الدول.

✍ **تعريف التنمية المستدامة:** لم تسهم السياسات التنموية أو إستراتيجية التطوير إلى اتبعت في الجزائر في حل مشكلاتها، سواء اقتصاديا أو بيئيا، حيث خلقت كل منهما مشكلات بيئية إضافية ، وهو ما يؤدي إلى طرح التساؤل حول مدى إمكانية تبني إستراتيجية تضمن إحداث تنمية اقتصادية اجتماعية وبيئة مستدامة . إذ يمكن أن نتساءل عن ما هي التنمية المستدامة ، وما هي الصلة التي تربطها بالبيئة ومشكلاتها خاصة ما يتعلق منها بالدولة الجزائرية؟

لقد ظهر تعبير التنمية المستدامة في بداية ومنتصف الثمانينات كما برز أيضا خلال مؤتمر ستوكهولم حول ملف البيئة الإنسانية عام 1982 حيث أشارت إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية والى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقائها واستمرارها.

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات، فمن الجانب الإقتصادي تعني التنمية المستدامة إجراء وفحص في استهلاك الطاقة والموارد ، وكذا توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

المنارة للاستشارات

ومن الجانب الاجتماعي فينبغي السعي من اجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف ، لكن على الصعيد البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

وأخيرا على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات منظفة للبيئة ، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

✍ **سمات التنمية المستدامة:**

- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية، في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة في المجال الطبيعي والمجال الإجتماعي.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة ومن هنا يمكننا القول أنها تسعى للحد من الفقر.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينها ، وهذا لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.
- التنمية المستدامة تهدف إلى إمكانية تطبيق برامج لحماية البيئة في الدول النامية وان التكلفة في نفقات الحماية لا تشكل إعاقة لهذه التنمية.

✍ **متطلبات تحقيق التنمية المحلية المستدامة:** تبنى مؤتمر 1992 (ريو دي جانيرو – قمة الأرض) فكرة التنمية المتواصلة وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين، وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع وبرزت لها أبعاد ومتطلبات جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي في الصناعة والزراعة وغيرها، وتتصل بالمناهج الإقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ والمردود.

المنارة للاستشارات

6. البعد البيئي:

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسالة السلم الصناعي أي الحاجات التي يتكفل النظام الإقتصادي بتلبيتها . لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

7. البعد الإقتصادي:

يعين البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة الإنعكاسات الراهنة والمقبلة للإقتصاد على البيئة أنه يطرح مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مال توظيف الموارد الطبيعية.

تمنح التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة، والأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة.

كما تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الإقتصادية التي تأخذ في حسابها – على المدى البعيد- التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية ، الطبيعية والبيئية.

8. البعد التكنولوجي:

إن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية . والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي - سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الإحتياجات المحلية - الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الإقتصادية. و مشروع الحكومة الإلكترونية واحدة من أهم أدوات تحقيق التنمية المحلية المستدامة للمجتمع، ولعله من نافلة القول أن نجاح مفهوم استخدام الحكومة الإلكترونية في وزارات الحكم المحلي والمجالس البلدية

المنارة للاستشارات

والمحليات يعد من أهم نتائج استقرار تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقوية العلاقات مع المواطنين وتقديم خدمات مميزة لهم.

9. البعد الإجتماعي والسياسي:

تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الثالث إذ أن البعد الإنساني بالمعنى الضيق، يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الإجتماعي ولعملية التطوير في الإختيار السياسي ولا بد لهذا الإختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول.

ستحافظ الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة بهم العدالة الإجتماعية، على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب، تمر المصالحة بين البيئة والإقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزدوجة للعدالة.

ولأن الإدارة المحلية نابعة من صميم الشعب فهي وحدها تستطيع تأكيد وحدة المجتمع باستثارة الرأي العام المحلي للإهتمام بالمشكلات الإنسانية والبيئية وإشراك المواطنين في الوصول إلى حلول لها. كما أظهر التطور الذي طرأ على الجماعات المحلية خلال العقود المنصرمة أهمية وجود نظام تسييري فعال يسمح بإيجاد انسجام بين الواقع المعاش و الأهداف التنموية المسطرة.

ثانيا: مفهوم ، مؤشرات واليات الحكم الراشد للإدارة المحلية

إن أداء الإدارة المحلية يعبر عن نتيجة نجاحها، ويقاس بتقدير النتائج المتحصلة، ويركز من الناحية التسييرية على محورين هما: تحقيق النتيجة الموجبة للنشاط، وارتباط ذلك بالفعل الذي يقود إلى النجاح، أما من الناحية الإقتصادية يغطي عدة حقائق مثل الفعالية(التي ترتبط بالتكاليف) والكفاءة (التي ترتبط بالأهداف).

1. مفهوم الإدارة المحلية:

يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها

المنارة للاستشارات

المحلي ممثلة بهيئة منتخبة ،تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية ،وكذا مقومات هذه الإدارة بحيث أنها ترتكز على مجموعة من الأسس والمقومات.

2. تعريف الحكم الراشد للإدارة المحلية (الحوكمة المحلية) :

ظهر مفهوم الحكم الراشد (Governance) في عام 1989 ، خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر. فعلى سبيل المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

وعليه، فإن على الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة.كما حلت مجموعة من القيم الجديدة(التمكين، والتركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية ،والتدرج الوظيفي).

ونتيجة ماسبق، حدث الإنتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة (local Government) إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غي الحكومية (Local Governance).

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم الحكم (Governance) ،فان هناك غموض سواء في ترجمة أو تعريف هذا المفهوم، ويعني المفهوم وفقا للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولذلك يركز المفهوم على قيم المسائلة والشفافية والقدرة على التنبؤ ،والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع.

والحكومة المحلية الرشيدة(Good Local Governance) هي:استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

المنارة للاستشارات

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة على النحو التالي:

- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الإقتصاد المحلي

3. المؤشرات والأبعاد الأساسية لنظام الحكم الراشد للإدارة المحلية:

يظهر أنه من الصعب حصر مفهوم إدارة الحكم الراشد للإدارة المحلية ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر البلدان المختلفة ، حيث تتباين آليات الحكم الراشد للإدارة المحلية للدولة أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والإنفتاح الإقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالآتي:

- **المشاركة(Participation)**: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من اجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. و في إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الإنتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.
- **المساءلة(Accontability)**: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- **الشرعية(Legitimacy)**: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

المنارة للاستشارات

- **الكفاءة والفعالية(Efficiency and Effectiveness)**: ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم ،مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
- **الشفافية(Transparency)**: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شان ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية.
- **الإستجابة(Responsiveness)**: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية ، والاستجابة لمطالبها ،خاصة الفقراء و المهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

وعليه، فإن إدارة الحكم بصورة أفضل للإدارة المحلية ستسهل إنشاء مشاريع تجارية جديدة وإدارة وتوسيع النشاطات الموجودة. إن إدارة كفؤة ومسئولة تخفض من كلفة المعاملات(الدخول إلى الأسواق ،التشغيل ، الخروج من السوق) وتزيد من مرونة الدول في تجاوبها مع الأزمات الاقتصادية –كما تجلى خلال أزمة جنوب شرق آسيا في التسعينات ،فالدول التي تميزت بمؤسسات وإدارات محلية ذات نوعية أفضل تمكنت من التعافي بشكل أسرع.كما أن الشفافية والتضمينية تزيدان من مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول والقطاع الخاص مما يعزز التيقن والدقة في تطبيق القواعد والتنظيمات الحكومية.

ثالثا: علاقة تسيير الجماعات المحلية بالتنمية المحلية المستدامة في الجزائر من خلال آليات الحكم الراشد

إن حتمية تطوير الإدارة المحلية أصبح حتمية أولى على جدول أولويات الحكومة الجزائرية ، فالتطوير الإداري هو الذي يستهدف أولا خلق إدارة إنمائية قادرة. و إذا تابعنا الحديث عن الإدارة والتسيير الجيد والعقلاني لمختلف الموارد المتاحة

المنارة للاستشارات

للدولة فإننا سنجد أن في خلق الإدارة المحلية المؤهلة خطوة أساسية على هذا الطريق. و بالطبع فإن بناء نظام متطور للحكم الراشد للإدارة وتسيير الجماعات المحلية لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك. وإنما لابد من الإنسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور.

1. جهود الجزائر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال الحكم الراشد للإدارة المحلية:

أكدت الحكومة ضمن خطة عملها المعروضة حاليا على البرلمان، التزامها بمواصلة ورشات تعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الراشد، والتي تعتبر من الأهداف الرئيسية التي يتوخاها برنامج رئيس الجمهورية منذ سنة 1999، وأكسبت الجزائر تقديرا واعترافا دوليين، بعد إبراز ما حققته من مكاسب في هذا المجال في إطار الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

فقد استشهد مخطط عمل الحكومة في تأكيد الأشواط الهامة التي حققتها الجزائر في هذا الجانب الهام من الإصلاحات، بالنتائج الإيجابية التي توجت مساري تحسين و عصرنة طرق التسيير على مستوى الجماعات المحلية و كذا إصلاح هياكل الدولة وكذا العديد من الورشات التي أحرزت تقدما قويا في مجالات تأطير وضبط مراقبة النشاط الإقتصادي ، فمن بين هذه المساعي المبذولة مايلي:

- **عصرنة أداء الجماعات المحلية:** في هذا الإطار تلتزم الحكومة بإيلاء عناية خاصة للجماعات المحلية بالنظر لأهميتها في تسيير الإقليم وتحقيق التنمية المحلية، وستعمل على مواصلة عمليات تكوين وتأهيل الموارد البشرية التي شرع فيها في السنوات الخمس الأخيرة، حيث تم توظيف حوالي 11 ألف جامعي، واستفادة أزيد من 4000 إطار سام من تكوين منتظم خصص لمؤطري الإدارة الإقليمية مع تنظيم ندوات تكوينية لمنتخبي البلديات. ودعما لبرنامج المدرسة الوطنية الجديدة للإدارة في تكوين إطارات القطاع، سيتم قريبا بعث 6 مراكز

المنارة للاستشارات

جهوية للتكوين الإداري، وتوسيع عمليات الرسكلة للولاة في مجال الإتصال والتسيير.

وبخصوص دعم عملية تطهير ديون البلديات والذي تم مرتين منذ 2000 وأرفق بتعبئة الجماعات المحلية بأزيد من 500 مليار دينار طوال العشرية، وبأكثر من 300 مليار دينار للتحسين الحضري، تعتزم الحكومة مواصلة هذا الجهد من خلال المخصصات المالية المرصودة لسنة 2009، وتعزيز وسائل البلديات، ولاسيما منها تلك الموجهة لدعم مهام التطهير والنقل المدرسي، حيث تم لحد الآن توزيع 8000 آلية و1300 حافلة نقل على 900 بلدية.

وضمن نفس الأهداف سيتم إتمام مشاريع القوانين المتضمنة مراجعة قانوني البلدية والولاية والنص المتعلق بالمالية المحلية وتوفير الوسائل المالية و التأطير المطلوبين استعدادا للتنظيم الإداري الجديد، مع التحضير لعمليات جديدة تشجع على إقحام الجماعات المحلية والمجالس المنتخبة في جهود الدولة لترقية التنمية واستقطاب الإستثمار واستحداث موارد محلية.

- **دعم الحوار وتطوير وسائل الإتصال على مستوى الجماعات المحلية**: ودعما لجهود إصلاح هياكل الدولة ستستمر عمليات توسيع أسلوب الحكم الإلكتروني الذي يمتد إلى غاية 2013، وسيتم استكمال آخر المخططات القطاعية ضمن الـ20 مخططا المقرر إنهاؤها مع بداية السنة المقبلة والتي ستضفي إلى ضبط المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يشكل نواة التنمية بالنسبة للفترة الممتدة إلى غاية 2025، كما ستتواصل مختلف العمليات المدرجة في السياسة الوطنية للمحافظة على البيئة، ولا سيما تلك المتصلة بدعم التكوين وترقية الطاقات الجديدة والمتجددة.

كما أنه في الآونة الأخيرة اقترحت الجزائر إنشاء مشروع الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية فإن المشروع يهدف إلى مكافحة الإرهاب والحد من الجريمة وإنهاء عمليات تزوير وثائق الهوية إضافة إلى تقريب مختلف الخدمات

المنارة للاستشارات

الحكومية وتسهيلها بشكل كبير إلى المواطن الجزائري.وتتضمن بطاقة التعريف وجواز السفر شريحة الكترونية يتم شحنها بالمعلومات الشخصية لصاحب البطاقة، كما تتضمن شريطا يقرا بواسطة إلى خاصة، ما يعني استحالة تزويرها.

وجاء انطلاق هذا المشروع الحساس يأتي في سياق تنفيذ الإلتزامات الدولية فيما يتعلق بإصدار ومراقبة وثائق الهوية والسفر، وكذا تنفيذا لتوصيات المنظمة العالمية للطيران بشأن بدء المشروع ابتداءا من الفاتح أفريل.قبل السحب النهائي لجواز السفر العادي في أفريل 2010.وذكر الوزير أن الملفات تتكون من الوثائق العادية ، أضيفت إليها شهادة الميلاد أصلية جديدة رقم(12س) خضراء اللون تم استحداثها،وتكون خاصة بجواز السفر ويوقعها رئيس البلدية فقط، واستمارة جديدة دقيقة تتضمن معلومات مفصلة من موقع وزارة الداخلية على الأنترنت وإرسال البيانات الأولية عبر الأنترنت أيضا، إضافة إلى ملف إلكتروني يتعلق بصورة إلكترونية وتوقيع إلكتروني وبصمات الأصابع العشرة لليدين.كما أن المعلومات الشخصية والملفات الإلكترونية سيتم تحويلها إلى المركز الوطني لوثائق الهوية عبر شبكة الأنترنت عالية التدفق تعادل 660 ميقا بايت، تربط بين الدوائر والمقاطعة الإدارية ووزارة الخارجية (القنصليات) بالمركز، وفق نظام برمجي مؤمن من أي اختراق أو قرصنة ، ليتكفل المركز بالمعالجة النهائية للمعلومات والبصمات والصور قبل إصدار بطاقات الهوية وجوازات السفر.

حيث سيتم الشروع في إصدار جوازات السفر الجديدة في الثلاثي الأول من 2010.على أن تبقى جوازات السفر التي تنتهي صلاحيتها في أفريل 2010 مستعملة إلى غاية إصدار أخرى جديدة،فيما تبقى الجوازات الصالحة لما قبل 2015 مستعملة إلى غاية انتهاء صلاحيتها.أما بطاقات التعريف الجديدة فتصدر في السداسي الثاني من 2010.وقدر الوزير زرهوني طاقة الإنتاج بمليون جواز سفر في السنة و5 ملايين بطاقة تعريف.

المنارة للاستشارات

وقد تم وضع وعرض تجربة تقنية بالدائرة الإدارية لحسين داي، بحضور ولاة العاصمة، تيزي وزو والمدية و بومرداس و تيبازة والبليدة،قبل توسيعها في نوفمبر المقبل إلى 25 دائرة في انتظار تعميمها على كامل الدوائر، بعد تشغيل 1500 شاب مختص في العلام الآلي تم تكوينهم وفقا للنظام الجديد . غير أن الحكومة اعترفت بوجود أخطار في المشروع، تتعلق باستيرادنا للشرائح الالكترونية والبرامج المعلوماتية ،مشيرا إلى أن المشروع كلف 25 مليون أورو . و حول قيمة ضريبة جواز السفر الجديد والتي تبلغ حاليا ألفي دينار، لكن الوزارة ستقدم جملة من المقترحات إلى الحكومة، منها أن المواطن الجزائري يدفع ربع ما يدفعه مواطنو دول أخرى عند استخراج جوازات السفر.

كما تحرص الحكومة على ترقية الحوار والتشاور من خلال الإدارات والجماعات المحلية بهدف تعزيز الديمقراطية التساهمية وإشراك السكان في تسيير المشاريع التنموية، مع تشجيعها لازدهار قطاع الإتصال، حيث تتضمن العمليات المقرر استكمالها في هذا الإطار فتح المطبعة الجديدة ببشار ومواصلة تحديث وكالة الأنباء الجزائرية والإذاعة والتلفزيون، لا سيما من خلال رفع عدد المحطات الإذاعية إلى 48 محطة قبل جوان المقبل، وإقامة 30 جهازا للبث و380 جهازا من نوع "أف أم"، علاوة على دعم القنوات البث التلفزي والإذاعي.

- **تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والمحافظة على البيئة:** فبخصوص مسار إصلاح العدالة الذي بادر به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ سنة 2000، جاء في مخطط العمل أنه سيتم المحافظة على حركيته ، بعد المراحل الهامة التي قطعها، والتي شملت التحولات الأساسية في مجال التشريع بفعل المراجعات المتتالية للقوانين من أجل تكييفها مع المعايير الدولية ووضع قوانين جديدة لمكافحة الأشكال الحديثة للإجرام.

كما تم في إطار الإصلاحات توسيع عدد المحاكم ورفع تعداد القضاة بنسبة 50 بالمائة ليصل الآن إلى 3600 قاض، وتحسين وسائل العمل وإنجاز مقرات جديدة

المنارة للاستشارات

وتجديد مقرات المحاكم والمجالس القضائية. وشهد فضاء الاحتباس تقدما محسوسا من حيث تعزيز طاقاته الاستيعابية وبرنامج التكوين الذي استفاد منه 90 ألف شخص منذ 1999 وكان من نتائجه فوز 1500 محبوس في مختلف الامتحانات، منهم 850 في شهادة البكالوريا. و ضمن الخطوات المستقبلية في مجال مواصلة إصلاح القطاع، سيدرس البرلمان ثلاثة مشاريع قوانين تعدل وتعزز الإطار القانوني، وسيتواصل ضبط مهام مساعدي العدالة وتعزيز شبكة المحاكم بأقطاب متخصصة إضافة إلى تكوين دفعات جديدة من القضاة ومن مستخدمي القطاع المختصين.

كما تم اعتماد ترسانة قانونية ابتداءا من القانون رقم 19/01 بتاريخ 12 ديسمبر 2001 حول التسيير والمراقبة والقضاء وسبعة مراسيم تنفيذية ما بين 2003- 2006 وفرض رسوم خاصة بالملوثين بهدف المحافظة على المقومات البيئية للمجتمع مع تخصيص أقساط منها لصالح البلديات.

- **الإستمرار في جهود إصلاح هياكل الدولة**: يشمل عمل الجهاز التنفيذي في إطار إصلاح هياكل الدولة، مواصلة تحديث الإدارة المالية والجمركية والمصرفية وإدارة أملاك الدولة، علاوة على تطوير قدرات التخطيط البياني والإحصائيات والاستشراف. ويؤكد مخطط عمل الحكومة في هذا السياق مواصلة مسار الإنفاق العمومي لتجسيد نظام "الميزانية البرنامج" بغرض تحسين الإدارة المالية وإضفاء الشفافية على الحسابات العمومية، وتتواصل نفقات التجهيز بمتابعة أفضل للمشاريع، بفضل الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية الذي باشر نشاطه، وكذا بالنسبة لإبرام الصفقات العمومية من خلال مراجعة قانون الصفقات العمومية والإصلاح الجاري للجنة الوطنية للصفقات.

وتتضمن هذه الإصلاحات أيضا مجال مراقبة البرلمان لمدى تنفيذ الميزانيات، حيث يتم في هذا الصدد إتمام القانون المتضمن نظام الميزانية والقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، إضافة إلى إدخال إصلاحات المحاسبية وتحديث نظام الخزينة.

المنارة للاستشارات

وفي ميدان الجباية ستعكف الحكومة على تجسيد الترتيبات الجبائية المتخذة مؤخرا سعيا لتطوير شبكة تشمل 70 مركزا للضرائب موجهة للمؤسسات والمهن الحرة والعمل على وضع شبكة تشمل 250 مركزا جواريا للضرائب موجهة لصغار المعنيين بالضريبة، بينما سيتعزز نشاط مكافحة الغش الجبائي بتطوير مديرية الإعلام والتوثيق الجبائي وتعميم التعريف الجبائي الجديد المطلوب على المستوردين والتعاون بين المديرية ومصالح الجمارك والبنوك، مع تعزيز خلية معالجة المعلومات المالية التي عالجت في السداسي الأول 2008 حوالي 100 ملف

وضمن نفس المساعي تندرج عملية مراجعة قانون الجمارك في بداية 2009 وتعزيز قدرات مستخدمي هذا السلك وتطوير انتشارهم وتنظيم المصالح المتخصصة ذات الكفاءة الوطنية من خلال التعاون والمساعدة الدوليين، كما تندرج في إطارها مراجعة الأخيرة لقانون أملاك الدولة والتحضير لتعديل التشريع المتعلق بمسح الأراضي، مع تعميم استعمال الوسائل الحديثة للمسح كالرصد بالقمر الإصطناعي الذي سيسمح في أجل 5 سنوات بإعداد سند عقاري على مجمل التراب الوطني . وستواصل الحكومة مسار تحديث القطاع المصرفي بتوسيع النظام الإلكتروني في مجال الدفع والسحب، حيث تجاوز عدد البطاقات المتداولة حاليا 5 ملايين بطاقة، كما سيتم تحسين قدرات البنوك العمومية في تمويل الإستثمارات المحلية وتعزيز نظام القروض العقارية وتطوير مركزية مخاطر القرض. وفي سياق متصل شرعت المحافظة العامة للتخطيط و الإستشراف في تقييم برنامج الإستثمارات العمومية، بغرض تحديد محاور البرنامج الخماسي المقبل 2009- 2013.

وفي هذا السياق يعتبر الحكم الراشد للإدارة المحلية وسيادة القانون وأثرهما على التنمية المستدامة يساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة وإلى الإرتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمّشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة

المنارة للاستشارات

القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

2. التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق نظام الحكم الراشد لإدارة الجماعات المحلية:

إن إرساء دعائم نظام الحكم الراشد للإدارة المحلية في الجزائر يواجه مجموعة من الصعوبات والنقائص الحاصلة في تسيير أعمال الجماعات المحلية تتمثل في:

- إسهام العديد من المؤسسات الإدارية المحلية في التخفيف من وطأة القيم الإيجابية الأصيلة المستمدة من التراث الحضاري للأمة.إن شيوع ذلك ما هو إلا استمرار لقيم متأصلة ومكتسبة من ثقافة إدارية استعمارية من جهة، والى عدم تجديد الإدارة وتحديثها من جهة ثانية، إضافة إلى الفراغ والغياب السياسي والإيديولوجي الذي تمر به البلاد حاليا.
- غياب المخطط الهيكلي العام، وعدم وجود وانتهاج السياسات العامة واضحة المعالم ومتكاملة الأطراف للإدارة المحلية، مما أنتج ازدواجية وتداخلا بين المسؤوليات الشيء الذي أدى إلى تكبيل الجهاز الإداري.
- زيادة نسبة البطالة المقنعة من خلال تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها مما يسبب في تعقيد الإجراءات الإدارية، و يضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونها نفقات إضافية تتحملها الإدارة المحلية و بالتالي يعد هدرا لموارد الدولة ويثقل كاهل الإدارة المحلية.
- عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة ،وعدم وضع مشاكل وآراء المواطن في صلب اهتمام الإدارة.
- تسييس عمال الجهاز الإداري المحلي،الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتماماتهم بتنمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية.
- ضعف التدريب الإداري للعمال على انجاز مختلف المهام وعدم انتظامه.

المنارة للاستشارات

- بطئ حركة القوانين والتشريعات ،وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية والعالمية والإدارية.
- مقاومة ثقافة التغيير نحو الأفضل ، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد الإداري على المستوى المحلي، وغلبة المصالح الشخصية على المصالح ذات النفع العام وضعف الرقابة والصرامة الإدارية.
- عدم الشفافية في إظهار والاعتراف بالمشاكل الحاصلة أمام الرأي العام ،وهذا يعتبر عملا سلبيا في تحقيق برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد وتحقيق التنمية المحلية.
- انتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة انحسار القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية والغير رسمية.
- التهرب من المسؤولية ،وانتشار أساليب الإتكالية ، والتهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون، مما يثبط من الحريات الفردية ويقتل روح الإبداع والابتكار.
- غياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر والآفات السلبية للبيروقراطية ،كالفساد الإداري ، الرشوة،المحسوبية ،التحايل على القوانين و الغيابات غير الشرعية ، واحتقار العمل كقيمة حضارية.
- تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية مثل البطالة، تنظيم الأسرة، محو الأمية وحماية البيئة...الخ.

ولعل المطلع لمشكلة سوء التسيير الساري على مستوى الإدارات المحلية في الجزائر وعدم فعالية أداءها التنظيمي ،وحال التنمية المحلية بشكل عام يستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والسيطرة عليها والعمل على تحسين طرق التسيير وبالتالي تعزيز قدرات الإدارات المحلية ، وفق استراتيجية لها مقومات واضحة المعالم ومتكاملة الأطراف بعيدة المدى تأخذ بعين الإعتبار عامل الإستدامة في التنمية في

المنارة للاستشارات

المجال الإقتصادي ، الإجتماعي ،السياسي ، الثقافي للمجتمع وليس إجراءات ظرفية قائمة على أسس وطرق تسيير هشة قابلة للتغيير الشكلي في أي وقت.

3. متطلبات تجسيد آلية الحكم الراشد للإدارة المحلية لتحقيق تنمية محلية مستدامة في الجزائر :

من خلال النتائج السابقة الذكر ، يمكن تقديم بعض الإقتراحات والتوصيات والتي من شأنها رفع إمكانيات وقدرات الإدارة المحلية في الجزائر وتحسين سيرورة عملياتها ولتفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة وهي كالتالي:

- ضرورة تعزيز دور الجماعات المحلية من حيث التأطير المتخصص في شتى المجالات ،وهذا يعد مرافقة ضرورية للإستثمارات الهامة التي باشرتها الدولة على المستوى المحلي لضمان تسيير جيد للهياكل وتحسين نوعية الخدمة العمومية.
- ضرورة الإستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي على مستوى الجماعات المحلية: في نفس الوقت الإستثمار في رأس المال البشري (التربية، الصحة) وفي رأس المال المادي (الهياكل القاعدية للاتصال ودعم النشاطات الأكثر إنتاجية) .
- ضرورة تحديد إطار للحكم الإقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على المدى المتوسط والبعيد.
- يجب تعزيز اللامركزية في التسيير والتنمية المحلية وضمان أن تمكن القدرة على الإستباق وتطوير أداة وطنية للتخطيط بهدف تحسين و إعداد البرامج الوطنية المستقبلية في مجال التنمية المحلية المستدامة التي يجب أن تسطر بالتشاور الوثيق مع الجماعات المحلية.
- أحسن تعبئة للموارد المتاحة للجماعات المحلية وتسيير المديونية ،القدرة على التفاوض الدولي، التشجيع على النمو الإقتصادي وتخفيض مستويات الفقر.
- إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة من أجل جعل تحرير الإقتصاد يتم بطريقة أكثر فعالية ، وتقوية مسار بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات

المنارة للاستشارات

العمومية ، مع توجيه المبادرات العمومية في صالح التنمية البشرية المستدامة وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع.

- جعل من تخفيض الفقر ومكافحة البطالة عنوان دائم في كل المشاريع وبرامج دعم الإمكانيات الحكم الإقتصادي الراشد للجماعات المحلية.
- يجب على المهتمين بالإصلاح الإداري وتعزيز القدرات التسييرية للإدارة المحلية إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والنصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية التي تضبط هياكلها وتحدد أساليب تقسيم العمل فيها، مع الاهتمام بالعامل البشري باعتباره الركيزة الأساسية في التحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك من خلال التشجيع على أسلوب الإدارة بالأهداف في اتخاذ القرارات الإدارية على مستوى الأجهزة المحلية .
- تطوير النظام الوظيفي و المعلوماتي للإدارة المحلية من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصال كالشبكات المحلية وشبكة الأنترنت ،أنظمة المعلومات الإدارية مع تدريب العاملين على استخدامها بهدف التكيف مع التغيرات الإجتماعية والإقتصادية الراهنة لتحسين أساليب العمل الإداري ، مع إتاحة الفرصة للعاملين للمساهمة في تسيير شؤون ومهام الإدارة المحلية.

المنارة للاستشارات

خاتمة:

ختاما يمكن القول أن الحكم الراشد للإدارة المحلية يمثل نموذج لتأسيس إدارة عمومية متقدمة متينة وأكثر فعالية ونجاعة في الحاضر والمستقبل ، وهذا يجعل منه تحديا أساسيا للجماعات المحلية للدولة في القطاعات المختلفة.فالإدارة المحلية في الجزائر لن تكون قادرة على الإستفادة من العولمة وكذلك ثورة الإتصالات في تصريف شؤونها أو في مجالات نشاطاتها وفي تحسين أدائها الإقتصادي واستغلال مختلف مواردها المالية ، البشرية، التقنية ،... وتوجيهها توجيها أمثل وسليم و بالتالي تحسين جودة خدماتها العمومية للمواطن في ظل تبنيها لمنهج التنمية المحلية المستدامة من دون مواجهة تحديات تطبيق نظام حوكمة الإدارة الرشيدة في بيئة أعمالها من خلال اتخاذ خطوات جريئة ، مثل :تدعيم منهج الإدارة بالأهداف و التسيير بالمشاركة ، الشفافية في تسيير شؤون الدولة ، تعزيز الإطار القانوني للتنمية المحلية وحماية البيئة، الدخول في شراكات استراتيجية مع منظمات حكومية عالمية في مجال تقديم خدمات الإتصالات والتكنولوجيا الحديثة لخلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والإستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة ذلك، استعمال عقلاني وفعال للموارد ، محاربة الفساد وتفعيل دور القطاع العام.

المنارة للاستشارات

قائمة المراجع:

1. زهير عبد الكريم الكايد، "**الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**"، القاهرة، 2003، ص:9
2. سلوى شعراوي جمعة وآخرون، "**إدارة شؤون الدولة والمجتمع**"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات واستشارات الإدارة العامة، مصر، 2001.
3. ثابت عبد الرحمن إدريس، "**المدخل الحديث في الإدارة العامة**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
4. Amavi Gustave Kouévi, le droit des interventions économiques des collectivités locales, publié par LGDI, 2003.
5. Le Duff (Robert), Jean Jaque Rigal, Démocratie et Management locale-6éme rencontre, Publié par Dalloz Sirey, Paris, 2004.
6. حسن العلواني، "**اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي والتنمية في مصر**"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
7. المعاني أيمن عودة، "**نظرية الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الهاشمية**"، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1995.
8. العبادي محمد وليد، "**الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية**"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
9. عبيد بوسماحة وآخرون، "**فعالية تسيير الجماعات المحلية كمتطلب أساسي للتنمية المحلية**"، مذكرة ليسانس، جامعة بشار، 2008- 2009.
10. زايري بلقاسم، "**الحكم الصالح والكفاءة الإقتصادية**"، دفاتر Mecas، العدد 2، أفريل 2006، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان.
11. بشير مصيطفى، "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة**"، ملتقى" الأداء المتميز للمنظمات والحكومات" يومي :08- 09 مارس 2005.
12. حاتم عثمان محمد خير، "**نحو أداء متميز للحكومات تجربة جمهورية السودان**"، الملتقى العلمي الدولي " الأداء المتميز للمنظمات والحكومات" يومي :08- 09 مارس 2005.
13. http://www.interieur.gov.dz.2009/03/31
14. www.worldbank.org/urban/local/led-pamphlet-arabic.doc/20/03/2009
15. freemediawatch.org/17/04/2009

المنارة للاستشارات